على تل ابيب فتح صفحة جديدة مع جميع جيرانها

تمسك اسرائيل بالسيطرة على شبعا والغجر هو نهج غير مفهوم وذريعة لمواصلة الاحتكاك في الشمال ودليل على عدم تعلم دروس الحرب

ايهود اولمرت

بشار الاسد

■ رئيس هيئة الاركان دان حلوتس يبدو من خلال المقابلات الصحافية التي أجريت معه عشية يوم الغفران مثل شخص غارق في همومه وأفكاره، حائرا وفي حالة مزاجية سيئة. حلوتس يعطي أداء الجيش في الحرب تقديرا متوسطا، ويقول انه جهاز لم يلبِّ التوقعات منه، وهو يبدو كمن دفعته التجربة الصعبة التي عاشها في الشهرين الأخيرين الى الاستيقاظ.

ليس هذا قائد سلاح الجو المتغطرس الذي يشعر أنه بحركة خفيفة في جناح طائرته تقوم باطلاق القنابل التي تحصد أرواح الناس، وانما قائد الجيش الاسرائيلي الذي أعاد آخر جندي من جنوده الى الوطن بعد 81 يوما من القتال على الاراضي اللبنانية آمرا إياهم بعدم التحرش بسكان المناطق التي يخلونها. تدني الرياح التي تهب من اقوال حلوتس يبشر كما يبدو للوهلة الاولى بأنه يمر في حالة من الصحوة والاستيقاظ، إلا أن اصرار اسرائيل على الاحتفاظ بقرية الغجر في الوقت الراهن على الأقل، يثير الشكوك حول الافتراض بأنها قد استخلصت العبر المطلوبة من المعركة العسكرية التي عادت منها ورواياتها منكسة.

اسرائيل تصر على عدم التفريط بورقة الغجر ومزارع شبعا لاسباب شكلية واعتبارات عملية محدودة وموضعية. قرية الغجر هي تؤلول موجع لاسرائيل منذ سنوات، وهي تعتبر ذريعة بيد حزب الله لتقديم المطالب لاسرائيل ومهاجمتها. القرية لم تحتل في حرب حزيران (يونيو) بالمرة، وانما شملت بمبادرة منها مع هضبة الجولان بفعل الالحاق الذي فرض على الهضبة، الأمر الذي حول القرية الى ارض اسرائيلية. اسرائيل تركت للامم المتحدة مهمة تحديد مكانة الغجر حتى لا تمس بهذا العصب الحساس إبان الانسحاب من لبنان في عام 2000، القرية قسمت من خلال خط حدودي وهمي حيث يعتبر جزؤها الجنوبي منطقة اسرائيلية أما قسمها الشمالي فموجود ضمن الاراضي اللبنانية (وهناك خلاف حول السيادة عليه بين لبنان وسورية). هذا الوضع الغامض نغص حياة سكان القرية، ولكنه كان مصدرا لايلام اسرائيل ايضا إذ تحولت الى بؤرة جنائية ولغم سياسي وأمني قام حزب الله بتفجيره في أكثر من مرة.

اسرائيل انسحبت من جنوب لبنان مرة اخرى قبل ثلاثة ايام، ومع ذلك أبقت الغجر كبؤرة تلوث خطيرة. ورغم ان اسرائيل تقول انها تسعى الى حل العقدة النابعة من الاختلافات في الرأي بين سورية ولبنان، وتأمل أن تجد الامم المتحدة صيغة لحلها، إلا أنها تبقي الوضع على حاله في حقيقة الأمر.

هذه نتيجة مخيبة للآمال، وهي تشير على ما يبدو الى ان رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان ووزير الدفاع يفتقرون للقدرة على استخلاص العبر المطلوبة من الحرب. من الواضح لهم ايضا أن الغجر هي مشكلة وان مصلحة اسرائيل تستوجب التخلص منها، لذلك يستوجب الأمر حلا حاسما ـ سياسيا وأمنيا ـ ولكن هذا الحل يتأخر في المجيء على ما يبدو.

وهكذا، منذ بداية السنة الجديدة، وفي ظل الظروف التي انتهت بها السنة الماضية، وفوق الانجاز السياسي الذي تحقق من الحرب وتتفاخر فيه قيادة الدولة ـ نشر الجيش اللبناني وتعزيز قوات حفظ السلام ـ يُحلق صاروخ قابل للانفجار.

من الصحيح طرح هذا الموقف بالنسبة لمزارع شبعا كلها. على اسرائيل أن تسأل نفسها اذا كان النهج الذي يحول دون الاعلان عن استعدادها لاعادة هذه المنطقة ضمن اتفاق سلام ويواصل التلمس من اتخاذ قرار حاسم بصدد الجبهة التي ستقوم بتسليمها لها ـ سورية أم لبنان.

في كل الاحوال، هل كان من المبالغ فيه توقع تسبب الحرب الأخيرة بتحرير قادة الدولة من أنماط التفكير التي أسهمت في اندلاعها؟ الامور التي أدلى بها حلوتس خلال مقابلاته الصحافية تظهر أن هذا ضرب من الأوهام. صحيح أن قادة حزب الله سارعوا للتصريح بأن رفض اسرائيل اعادة الغجر الى لبنان سيدفع التنظيم الى مهاجمتها، إلا أن رئيس هيئة الاركان يعدنا بأن حزب الله سيفكر عشر مرات قبل أن يرغب في تسخين الحدود مرة اخرى.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/10/4

ما يحدث ليس مسألة فلسطينية داخلية

الاقتتال في غزة قضية اسرائيلية ناجمة عن السياسة الاحتلالية والخناق المفروض على الفلسطينيين

اسماعيل هنية

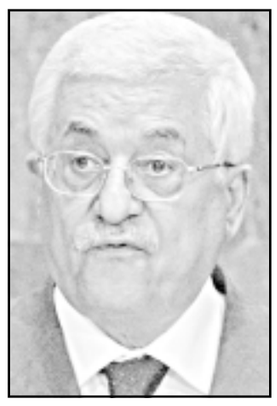

محمود عباس

■ التجربة نجحت والدليل على ذلك أن الفلسطينيين يقتلون بعضهم البعض، هم يفعلون ما يتوقعون منهم ان يفعلوه في ختام التجربة الطويلة التي عنوانها: ماذا يحدث عندما يسجن 1,3 مليون انسان في منطقة مغلقة مثل الدجاج في قن حديث؟

وهاكم مجريات الاختبار التجريبي وعناصره: نقوم بالسجن (منذ 1991)، ومن ثم نقطع مصادر الرزق الاعتيادية للمساجين ونغلق كل سبل الخروج الى العالم الخارجي بصورة محكمة، ونُدمر مصادر الرزق القائمة هناك من خلال عدم السماح بتسويق المنتوجات وإدخال المواد الخام، ومن ثم نمنع دخول الأقارب والاصدقاء والمهنيين لسنوات طويلة ونتسبب في ازدحام الناس من طلاب ومرضى واختصاصيين طوال اسابيع خلف الأبواب المغلقة عند نقطة الدخول والخروج الوحيدة في القطاع.

بعدها نقوم بنهب مئات ملايين الدولارات (أموال الضرائب والعوائد الجمركية)، الأمر الذي يتسبب في تجميد دفع رواتب موظفي السلطة طوال اشهر، وتظهر صواريخ القسام محلية الصنع على أنها تهديد استراتيجي والذي لن يزول إلا من خلال ضرب الاطفال والنساء والشيوخ ونقصف من الجو والبر والبحر حيا سكنيا مكتظا ونُدمر البساتين والحقول والبيارات.

نرسل الطائرات لاحداث انفجارات صوتية عابرة للصوت ونُدمر محطة الطاقة الجديدة ونفرض على سكان غزة المغلقة العيش من دون كهرباء اغلبية ساعات النهار منذ اربعة اشهر قد تمتد لسنة، أي أنهم سيعيشون سنة كاملة من دون ثلاجات ومروحيات وإنارة وتلفاز ونجبرهم على تدبر أمرهم من دون امدادات المياه المنتظمة التي تعتمد على الكهرباء.

هذه تجربة اسرائيلية قديمة بعنوان «ندخلهم في طنجرة الضغط ونرى ما هم فاعلون»، وهذا أحد الاسباب للقول ان ما يحدث ليس شأنا فلسطينيا داخليا.

نجاح التجربة يتجسد في أجواء اليأس السائدة في القطاع في الخصومات بين العشائر والحمائل، ومعارك يوم الاحد في غزة وحملات التدمير والترهيب خصوصا في الضفة لم تكن ثمرة لفقدان سيطرة عابر. صحيح أنها تعتبر معارك بين ميليشيات متنازعة يمثل كل منها نصف السكان، إلا أنها مبادرة من عدة مجموعات في فتح لدق المزيد من المسامير في نعش القيادة المنتخبة.

قوات أمن السلطة، أي فتح، الذين يعتبر محمود عباس مسؤولا عنهم يختبئون من وراء الضائقة والاحتجاج الحقيقي للموظفين الذين يعيشون من دون رواتب منتظمة. كل هذا رغم أن الجميع يعرفون أن الرواتب لا تدفع بسبب فشل اداري، وانما في الأساس بسبب السياسة الاسرائيلية. هذه القوى ترسل لزرع الفوضى المنظمة، كما تعلمت في مدرسة ياسر عرفات. ولماذا تعتبر هذه القضية مسألة اسرائيلية داخلية ايضا؟ مهما كانت نتيجة النزاعات الفلسطينية، فمخاطر الحرب الأهلية الفلسطينية تمس 20 في المئة من سكان اسرائيل العرب بصورة مباشرة. هذه النزاعات تمس تلك القطاعات الاسرائيلية التي لم تنس ان اسرائيل ما زالت القوة الاحتلالية المسيطرة على حياة الفلسطينيين طالما لم يتحقق هدف اقامة الدولة الفلسطينية في كل المناطق التي احتلت في عام 1967.

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/10/4

لا يوجد أي تسويغ لتخلي اسرائيل عن هضبة الجولان

أحسن اولمرت الصنع عندما رفض تهديدات بشار الأسد بالحرب التي تصحبها الدعوة الى السلام

■ اعجب من بن درور يميني الذي اختار أن يهاجم رئيس الحكومة بقسوة («هل اولمرت غبي؟»، 9/27) على كل ما يتصل برد اولمرت الحالي على تهديد الحرب السوري الذي كان مصحوبا بغلاف اقتراح سلمي لأنه ليس الحديث عن اقتراح سلام بل عن محاولة تخويف، وابتزاز وتهديد، تعني: إما أن تنزلوا عن الجولان وتدعونا نغمس أرجلنا في بحيرة طبرية، وإما نبدأ حربا عليكم. ويجب الرد على التهديد قبل كل شيء كما يُرد على كل تهديد: برفضه رفضا باتا، لأن التهديدات واعمال الابتزاز، بطبيعتها لا نهاية لها: اذا ما قدمنا للتفاوض مع سورية بعد أن ينجح الحاكم السوري في اخافتنا، فانه سيحاول هو ونظراؤه العرب أن يفرضوا علينا الخوف بأمور اخرى ايضا: قبل كل شيء بمجرد التفاوض على الجولان، وبعد ذلك بقضية اللاجئين الفلسطينيين وبعد ذلك بقضايا دواليك. لأنه اذا كان الخوف من الحرب هو الذي يوجهنا فسيبتزوننا ويتهددوننا حتى النخاع.

لهذا فان الرد الصحيح على اقوال بشار الأسد يجب أن يكون قبل كل شيء رفض التهديد بالحرب. لسنا نتحدث الى من يهدد بالحرب، بل نُعد المعركة لمواجهته. وهذه ايضا السبيل الوحيدة لمنعه من الخروج الى الحرب. أن يخاف أن يخسر ملابسه الداخلية. عندما نوجد في الجولان ويوجد هو في دمشق في الأسفل، فان هذا التهديد يكون محسوسا على التخصيص من جهته، ولهذا يوجد احتمال حسن لأن يمتنع عن الحرب، رغم جميع التبجح ومحاولة ضعضعة اسرائيل من الداخل، باستعمال اغراءات السلام التي تهدف الى أن تزرع بيننا باطلاق النار من الجولان على بلدات طبرية، أي أن احتلال الجولان كان قبل كل شيء احتلال المنطقة التي لم يكفوا عن مهاجمتنا منها. لم تكن أية طريقة اخرى لازالة التهديد. بعد ذلك بسنين استمرت سورية بمحاربتنا بغير انقطاع برسل ارهابها: من المنظمات الارهابية الفلسطينية حتى حزب الله. الانتفاضة الأخيرة، التي كلفتنا أكثر من ألف قتيل، (ومن غير لجنة تحقيق لسبب ما)، هي ايضا وبقدر كبير ثمرة التأجيج السوري والايراني. كشفت حرب لبنان الثانية ايضا عن كميات السلاح الضخمة التي وصلت الى حزب الله من سورية. أي أن سورية مذنبة ايضا بحرب لبنان الثانية.

لهذا لا يوجد أي تسويغ لاعادة هذه المنطقة الساحرة الى الارهابي السوري الكبير. لا يوجد أي تسويغ للنزول عن البلدات الزاهرة في الجولان، وعن الزراعة، وعن الكرز والتفاح والمياه المعدنية، وأن نؤجج في داخلنا من جديد خصومات الاخوة على هيئة الانفصال. يجب على دولة العدو أن تدفع عن أخطائها الفظيعة نحو جارتها. وأن تدفع عن ابتداء الحرب، وعن الارهاب الدامي لسنين، وعن رفض السلام المستمر طول سني الدولة. ماذا يعني أن يعلن الأسد أنه لا يريد القضاء على اسرائيل، ولكن بشرط أن نعيد اليه الجولان؟ في هذه الاثناء، كما كانت الحال طول السنين، يعمل في القضاء علينا باستعماله منظماته الارهابية، التي تقع مكاتبها في دمشق تحت رعايته. لهذا ما دام لم يطرح السكين من بين أسنانه، فلا ينبغي التحدث اليه. وآنذاك ايضا لن نحادثه في اخلاء الجولان. لن نحادثه البتة في ذلك.

مناحيم بن
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/10/4

«السلام الان»: المستوطنون يواصلون البناء في الضفة الغربية بينما الدولة منشغلة بقضايا اخرى

■ في الوقت الذي كانت فيه الدولة منشغلة بقضايا اخرى، كما يصرح سكرتير عام حركة «السلام الآن»، ياريف اوفنهايمر، واصل المستوطنون توسيع وترسيخ الاستيلاء على المواضع والمراكز الاستيطانية في الضفة الغربية وتكثيف حركة البناء في هذه المواقع القائمة.

وجاء في التقرير النصف سنوي المتابع لهذه النشاطات الذي تصدره هذه الحركة أن نحو 31 موقعا استيطانيا تشهد حركة وعمليات توسيع، بما في ذلك شق طرق وتهيئة الارض لكي تناسب البناء عليها، وفي 12 موقعا استيطانيا آخر تجري عمليات بناء دائمة، كما يحدد التقرير انه في 13 موقعا استيطانيا آخر تمت اضافة أعداد من الأبنية المتحركة. وجرى في 10 مواقع استيطانية اخرى التحضير لعمليات بناء وتجهيز البنية التحتية وشق طرق جديدة في تلك المواقع. ان عمليات واسعة النطاق مثل هذه التي تجري والتي أشار اليها التقرير، ورغم انها تصنف على أنها غير قانونية وتعتبر مخالفة للقانون وللرؤية السياسية لحزب كديما، والتي تهدف الى تنفيذ خطة انطواء جديدة من غالبية المناطق في الضفة الغربية، لم يكن بالامكان أن تجري وتنفذ دون مساعدة الدولة.

كيف يمكن ان يواصل ايهود اولمرت الحديث عن الانسحاب الى حدود الكتل الاستيطانية الكبيرة، وكيف يتفق وينسجم هذا مع قول وزيرة الخارجية تسيبي لفني ان «إزالة هذه المواقع الاستيطانية يجب أن تنفذ وتتم يوم أمس، اليوم وغدا»، ودون علاقة مع قرار تنفيذ الانسحاب، وفي قلب الضفة الغربية يواصل المستوطنون اقامة وتقوية المزيد من هذه المواقع الاستيطانية.

هذه الاعمال هي التي جرت اسرائيل لاقامة وانشاء هذا المشروع العملاق داخل مناطق الخط الاخضر، وهؤلاء هم الذين زرعوا المستوطنات داخل وفي قلب المواقع السكانية الفلسطينية وفوق اراض محتلة لا هدف لها إلا افشال أي تسوية سياسية مستقبلية تقوم على أساس اقامة الدولتين، هؤلاء، كما يبدو، لن يسمحوا لدولة اسرائيل باصلاح هذا الخطأ التاريخي. وعليه، فان المستوطنين لا يشعرون بالراحة. ففي الوقت الذي يبحث فيه رئيس الوزراء عن برنامج زمني لاصلاح الوضع، فانهم يركزون على «أجندتهم» المدمرة التي يتبنونها دون تمهل أو توقف. اذا كان يبدو لأحد أن انقسام كديما عن الليكود يبشر ببدايات ومستقبل لمثل هذا الطريق، فقد اتضح بأن هذا السرور كان سابقا لوقته ومبالغا فيه.

حتى وإن كان يبدو ان الانسحاب الأحادي الجانب لم يعد على جدول الاعمال الآن، وحتى اذا كانت حماس لا تريد الاعتراف بدولة اسرائيل، واذا كانت الأنفاق تُحفر من أسفل الجدران والحواجز، فان كل هذا ليس كافيا لتغيير طبيعة ووجهة الحل الوحيد والمسار الوحيد للحل السياسي الممكن من اجل انهاء النزاع، الذي يعتبر فيه أن كل مستوطنة، وكل موقع استيطاني جديد ليس إلا عقبة في طريقه وحجر عثرة في طريق الوصول اليه. من الصعب معرفة ما اذا كانت المستوطنات تزداد وتزدهر فقط بسبب التراخي الذي تبديه الحكومة، أو من اجل شراء الهدوء والمهادنة من جانب احزاب اليمين، هكذا أو هكذا، فانه لا يوجد حتى الآن أي جدول زمني يهدف الى وضع حد لهذه التصرفات، والذين تؤكد تصرفاتهم أن موقف ورأي نصف سكان الدولة لا يعنيهم، وأن القانون بالنسبة لهم ليس أكثر من نظرتهم الى قشرة الثوم، وانهم مستعدون دوما للتجند في حرب يمكن قتل العرب فيها، لكنهم ليسوا مستعدين أبدا لعمل وإبداء أي تنازل من اجل العيش المشترك مع العرب.

ان اقامة جدار الفصل الذي أُعد في الأساس لتحديد خط حدود اسرائيل كما كان عليه عام 1967، أو على الأقل ليكون قريبا منه، كان من الواجب أن يضع حدا لتوظيف تلك الاموال الكبيرة في اقامة مثل هذه المواقع الاستيطانية خارج هذا الجدار، وذلك على اعتبار أنه سيتم اخلاء هذه المواقع الآن أو مستقبلا. فالجدار أقيم على أساس كهذا، مع أن الفلسطينيين هم الذين دفعوا الثمن الكامل لاقامته في مصادرة اراضيهم من اجل البناء، ولكن النتيجة المنتظرة في تفكيك وإزالة المستوطنات شرق هذا الجدار لم تتم، ووفقا لتقرير «حركة السلام الآن» فان العكس هو الصحيح، فأكثر من مرة سمعنا من وزير الدفاع ورفاقه الوعود المتكررة بازالة هذه المستوطنات، ويتضح الآن ان هناك من يتحدث، وهناك من يعمل الكثير من اجل بيته أو موقعه الاستيطاني.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/10/4

أصبحت البرامج المفضلة لشاشات البلازما

ازدياد الخلاف بين الجيش الاسرائيلي وقيادته بعد الحرب على لبنان

■ منذ انقضاء الحرب يتكرر ظهور صورة تعرض الانفصال بين هيئة القيادة العليا والجنود في الميدان: شاشة البلازما. في الصراع المغطى اعلاميا بين قائد اللواء 7، والعقيد امنون أشيل، وبين قائد الفرقة 91، والعميد غال هيرش، طفت الصورة بكامل قوتها، عندما اتهم هيرش أشيل أنه آخر من يستطيع توجيه الدعاوى، لأنه هو نفسه لم يدخل لبنان بل شهد المعركة «عن طريق شاشة البلازما».

كيف أصبحت هذه التقانة الحبيبة لشاشات البلازما واحدا من الرموز المحقرة في الحرب؟ في زمن الحرب عرضت وسائل الاعلام تقانة الجيش الاسرائيلي الجديدة وأنها يفترض أن تساعد القادة في أن ينالوا امتيازا تكتيكيا على العدو. يجلس القائد في هيئة القيادة ويرى في الوقت الصحيح حركة قواته ـ وهي مهمة غير ممكنة لقائد يقرر أن يكون مع قواته في الميدان. تُعلم كل دبابة على الشاشة، وكل حركة تحصل على تجسيد تخطيطي يعطي صورة غنية عن المعركة.

في زمن عرض التقانة طرحت اسئلة مثيرة للاهتمام من قبل القادة. فمن جهة امتياز قائد اللواء بأنه يستطيع بل يُطلب اليه أن يتخذ قرارات في المعركة تؤثر في المستوى العام، ولهذا فان عليه أن يكون مزودا بأكبر قدر من المعطيات. ومن جهة ثانية، يعرف القادة أهمية وجودهم في الميدان، مع الجنود. اذا أين يجب عليهم أن يكونوا؟.

حتى قبل أن يخلص القادة الى استنتاج لا لبس فيه، كان الرأي العام ضدا لهذه التقانة. لقد أصبح النظام الذي جهد الجيش الاسرائيلي كثيرا للمجيء به الى ميدان القتال، عبئا على القادة. لقد أصبح القائد الذي استقر رأيه على البقاء في الخلف «مفصولا»، مستمتعا بحياته في حين يكافح الجنود في الميدان. ولماذا يستمتع؟ بسبب شاشة البلازما بالطبع.

ما الذي يوجد في هذه الشاشات حتى جعلها تنتج الغضب؟ ربما تكون هذه حقيقة أننا لا نملك في غرف استقبالنا شاشات بلازما بعد. أسعارها الغالية (بالقياس الى الشاشات العادية) تُبعد أكثر الجمهور. من اجل ذلك أصبحت شاشة البلازما نوعا من اعلام المكانة الاجتماعية. انها لا تحتل مكانا، وهي تعرض صورة حادة، وهي في الأساس مسطحة، مسطحة جدا.

ان حقيقة أنهم قد اختاروا في الجيش الاسرائيلي عرض صورة المعركة على شاشات البلازما جعلت التقانة ترفا، وتقانة أغنياء، وتقانة تنتزع القادة من الميدان وتجعلهم يرون جنودهم كأنما هم اشارات في لعبة بلاي ستيشن.

تبرز حالة شاشات البلازما بروزا خاصا مع احتساب أن الجيش الاسرائيلي تجري عليه في السنين الأخيرة عملية معجلة للتحسين التقني. دبابات الجيش الاسرائيلي هي في الحقيقة حاسوب مدرع، ولن نتحدث عن الطائرات. يزود القادة في الميدان ايضا بأفضل التقانات الاتصالية، ويحمل بعضهم معهم حواسيب راحة اليد الموصولة بشبكة الجيش الاسرائيلي، والتي تقدم لهم معطيات في الوقت الحقيقي. رغم ذلك، لم تصبح أية تقانة للجيش الاسرائيلي فأسا يُحفر بها ولم تحظ بالتنديد الاحتقاري كشاشات البلازما. هل ربما نكون نشهد حالة تطلق فيها التقانة النار على رجلها، أي على أرجل القادة؟ أو هل ستختفي السخرية عندما نملك جميعا شاشات بلازما في البيت؟.

يوفيل درور
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/10/4

ثورة كلينتون «من اعانة.. الى عمل» لا تعمل في اسرائيل التي فيها السياسة والبيروقراطية قوية أكثر من أي مصلحة قومية

■ قبل نحو عشر سنوات دخلت الولايات المتحدة الى مرحلة جديدة من سياسة الرخاء: «من اعانة.. الى عمل»، فقد وقع الرئيس بيل كلينتون في شهر ايلول (سبتمبر) 1996 على سلسلة من القوانين الثورية، التي اشترطت تقديم الدعم الشعبي للمحتاجين من خلال جهود حثيثة من جانبهم للدخول في حركة العمل، سواء كان ذلك عن طريق تقديم الأجر أو المساعدة للمجموعة بشكل عام. وبهذا طور كلينتون الـ«يساري» أساس خطة جديدة للرفاه، التي تم العمل بها لاول مرة في ولاية ويسكونسين في الولايات المتحدة، والتي ربطت ما بين المساعدة والتوجه الى العمل.

نتائج «ثورة الرفاه» التي نفذها كلينتون فاقت التوقعات: فقد تخلى الفقراء، بمجموعات كبيرة، عن طلب المساعدة والحصول على المخصصات وتوجهوا الى العمل. ونحو 70 في المئة من هؤلاء حصلوا على عمل، وان دخلهم الفعلي ارتفع بنحو 25 في المئة، ونحو 4,2 مليون من الأمهات والاولاد في امريكا تخلصوا من الفقر. والادارة الامريكية من جانبها زادت من حجم المساعدة المالية لعائلات عاملة كانت مدخولاتها منخفضة.

ان خطة ويسكونسين على هذا النموذج أو ذاك كانت دول عديدة قد طبقته ايضا، وفي جميع هذه الدول نجحت الخطة. واسرائيل قررت في يوم ما الدخول الى نظام جديد على غرار ويسكونسين ـ كلينتون. وخطة «ضمان الدخل ـ الى دخل محقق» كانت الكنيست قد وافقت عليها وأقرتها عام 2004 كجزء من قانون التنظيم العام، التي كان هدفها المعلن هو دمج الذين يتلقون الاعانات والمخصصات من التأمين الوطني والمؤهلين للعمل، في عملية الانتاج الفعلي. وكخطوة اولى تقرر تنفيذ ذلك كتجربة في مراكز التشغيل الخاصة في الدولة وبواسطة اربع «شركات الوضع» التي تنفذ خططا وصفقات دولية كبيرة، ومحلية ايضا. وهذه الشركات فتحت أبوابها خلال شهر آب (اغسطس) السنة الماضية، وعلى الفور أخذت هذه التجربة بعدا حادا وتنفيذيا. وكان هذا متوقعا: في جميع الدول التي حصلت فيها هذه التجربة اصطدمت في سنتها الاولى بعقبات وعداء قوي، ولم يكن سهلا عليها التأقلم مع الوضع الجديد، ولأن ذلك لم يكن سهلا الانتقال من حالة العمل العادي الى العمل كـ«شركات وضع» جديدة، ولكن، وكلما مر الوقت، كانت الاحتجاجات تقل والانجازات تزداد. وعندما أخذ العاطلون عن العمل (سابقا) يتحولون الى عمال يتلقون الأجور الجيدة، كانت الانجازات تبدو مريحة ومشجعة.

لقد تم توجيه 20 ألف شخص الى مثل هذه المراكز، ونحو 7 آلاف منهم حصلوا على عمل بوظيفة كاملة أو جزئية، و2500 منهم أُدمجوا في مجموعات خاصة بينما رفض البعض الآخر الاندماج في مثل هذه المجموعات، في حين أُجبر البعض على أن يعمل، وإلا فان ما يحصل عليه من مخصصات من التأمين ستُسلب منه.

وبعد مرور سنة على هذه التجربة تأكد المختصون بضرورة ادخال تغييرات على هذه الخطة: تقليل الضغط على مستشاري العمل والتشغيل، زيادة الميزانية العامة للتأهيل المهني، زيادة حجم المساهمة العامة الرسمية في هذه البرامج والخطط، والتبرع بسخاء من اجل تطوير وتثبيت هذه التجربة الجديدة، وأن لا تزيد أعداد الاشخاص الذين حُرموا من مخصصات التأمين الوطني في سياق التطبيق.

والآن، فان الشركات الانتاجية (الاسرائيلية) تدرس، وعلى نحو خاص الشركات المستثمرة في اسرائيل ايضا، امكانية وقف العمل بالاتفاقات الموقعة بينها وبين الحكومة، والتي كانت راغبة تماما في أن تشغل مكانها في الدولة. واذا ما حدث ذلك، فان هذه ستكون نهاية أكيدة لمحاولة تجربة خطة ويسكونسين في اسرائيل.

تبرز اسرائيل جيدا، وفي مكانة ممتازة في نسب المشاركة المنخفضة لمواطنيها البالغين في قوة العمل العامة في البلاد. و«انقلاب كلينتون»، تم تفصيله خصيصا من اجلنا. ولكن، يبدو أن ما نجح في الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا مصيره الى الفشل التام في اسرائيل التي فيها السياسة والبيروقراطية قوية أكثر من أي مصلحة قومية، مهما كان هدفها.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/10/4

عملية صنع القرار في اسرائيل في قضايا الأمن القومي ما زالت مختلة

■ اذا كان هناك شك بصدد الاخلالات الخطيرة في مجريات تحديد سياسة الأمن القومي في اسرائيل، فقد جاء تقرير مراقب الدولة حول مجلس الأمن القومي وأوضح لنا الى أي مدى بلغت الخطورة في هذا المضمار. «نتائج التقرير تثير قلقا حول جودة مجريات صناعة القرارات في قضايا الأمن القومي»، كتب المراقب. واذا كان من الصحيح القول أن التقرير يتحدث عن مكانة وأداء مجلس الأمن القومي الذي تقررت اقامته في عام 1999، إلا أن ذلك يعتبر لائحة اتهام خطيرة موجهة لكل رؤساء الوزراء وكل الحكومات التي كانت هنا قبل صدور قرار اقامة المجلس وبعده.

القرارات الاستراتيجية الأهم في تاريخ الدولة اتخذت من دون أن يسبقها عمل طاقم منظم ومن دون أن يتم تدارس آثارها بعيدة المدى. المراقب يشير الى قرارات حاسمة كثيرة من هذا القبيل، ومن ضمنها قرار بناء القدرة الردعية الاستراتيجية الاحتياطية الحاسم. الجهات التي اتخذت القرار وجدت أمامها خيارا واحدا من اعداد جهاز الأمن وخصوصا الجيش. هذا الأمر تسبب في هيمنة التفكير العسكري على اغلبية القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومات والذي يقوم في الجوهر على حل المشاكل من خلال القوة العسكرية. هذا الوضع لم يغب طبعا عن أعين رؤساء الوزراء في السابق. الخبراء والباحثون واللجان الجماهيرية المختلفة وحتى السياسيون لفتوا الأنظار الى اشكالية الطريقة التي تتبلور فيها سياسات الأمن الوطني. كل هذه الأطراف أشارت الى الحاجة الاستشارية الثابتة لرئيس الوزراء والى لجنة وزارية لشؤون الأمن القومي في مجال الأمن القومي.

توصيات اقامة هيئة استشارية في مجال الأمن القومي طرحت على كل الحكومات بدءا من لجنة يادين ـ شرف في 1963 ومرورا بلجنة أغرانات في 1974 وانتهاء بالابحاث الاكاديمية واللجان الشعبية التي أقامتها الحكومات أنفسها. ولكن مجلس الأمن القومي لم يتشكل رغم ذلك إلا في عام 1999 بمبادرة من بنيامين نتنياهو.

النوايا كانت طيبة، إلا أن التنفيذ كان فاشلا حيث لم يقم أي واحد من رؤساء الوزراء منذ ذلك الحين باستخدام هذه المؤسسة بصورة جدية، والقرارات الحاسمة الهامة اتخذت مرة اخرى من دون عمل طاقم جماعي، وهذا ما يشير اليه تقرير المراقب إذ قال «في موعد انتهاء الرقابة في نيسان (ابريل) 2006 ما زالت الهيئات الجماعية في جهاز الأمن تشكل طرفا مهيمنا ومسيطرا على القرارات المتخذة من قبل المستوى السياسي، أما مجلس الأمن القومي فلا يستخدم كفريق وطاقم استشاري من قبل رئيس الوزراء الى جانب الأجسام الاخرى في جهاز الأمن، كما أنه لا يملك بعد وزنا ملائما وهاما كجسم موضوعي من قبل رئيس الوزراء والحكومة، هذا رغم قرار الحكومة بشأنه في عام 1999».

تقرير المراقب يشير ايضا الى ظاهرة نشأت بسبب غياب الأجسام والهيئات الاستشارية الاخرى للحكومة: ضابط يرتدي الزي العسكري استطاع مراكمة قوة هائلة غير مسبوقة في التأثير على مجريات القرار السياسي. هذا الضابط هو السكرتير العسكري لرئيس الوزراء الذي يعمل من داخل ديوانه المقلص حيث يقوم بقراءة المواد الاستخبارية والأمنية الجارية نيابة عن رئيس الوزراء، ويعتبر رجل ارتباط مع باقي الجهات الأمنية. كما أن السكرتير هو المشارك الوحيد في لقاءات العمل الشخصية التي يعقدها رئيس الوزراء مع رؤساء الأذرع الأمنية الاخرى، ويعتبر ممثلا للحكومة في لجنة الاجهزة الأمنية، الأمر الذي يجعله طرفا هاما وذا وزن مؤثر جدا على رئيس الوزراء وجدول اعماله السياسي ـ الأمني باعتباره المطلع على كل المجريات. هذا الوضع ركّز في أيدي السكرتير العسكري قوة تأثير هائلة على القرارات التي تطرح للنقاش وتحديد موعد طرحها أمام رئيس الوزراء.

في السابق كان السكرتير العسكري برتبة عميد، ولكن الرتبة ارتفعت مع السنوات الى مرتبة لواء. المكانة والقرب من رئيس الوزراء والرتبة تقود كلها الى فهم خاطىء من قبل السكرتيريين العسكريين لأدوارهم. اللواء يوآف غلنت الذي كان سكرتيرا عسكريا في السنوات 2002 ـ 2005 قال لطاقم مراقب الدولة انه «رأى مهمته كسكرتير لرئيس الوزراء للشؤون الأمنية»، أي انه أخذ على عاتقه مهمة من يقف على رأس مجلس الأمن القومي. وبالفعل قام السكرتيريون العسكريون بابعاد مستشار الأمن القومي عن رئيس الوزراء في مرات عديدة، والجميع يذكر حادثة قيام السكرتير العسكري بمنع دخول غيورا آيلاند بجسده لنقاش ذي أهمية استراتيجية في ديوان رئيس الوزراء.

مع دخول اولمرت لرئاسة الوزراء صرح بأنه سيرفع مرتبة مجلس الأمن القومي، وأنه سيستخدمه بصورة ملائمة لتحديد السياسات. إلا أن قراره باخضاع المجلس لرئيس طاقمه يورام توربوفيتش يدلل على أن أمرا لن يتغير، وأن الاخلالات في عملية صنع القرارات لن تتعدل.

من كان بحاجة الى دليل على ذلك، فقد حصل عليه من خلال الطريقة التي اتخذت فيها الحكومة القرار بصدد شن الحرب على لبنان.

رؤوبين بدهتسور
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/10/4